

Distr.
GENERAL

المكوك الدولية
لحقوق الانسان



HRI/CORE/1
24 February 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

إعداد الاجزاء الامتهالية من تقارير الدول الاطراف
("الوشائق الامامية") بموجب شتى المكوك الدولية
المتعلقة بحقوق الإنسان

مذكرة من الامين العام

١ - اعتمدت كل من الهيئات المنشأة بموجب شتى المكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لرصد امتثال الدول الاطراف لالتزاماتها التعاهدية مبادئ توجيهية فيما يتعلق بشكل ومضمون تقارير الدول الاطراف . وبما أن عددا كبيرا من الدول اطراف في عدد من مكوك حقوق الإنسان ، فإن تقديم معلومات معينة عامة الطابع إلى مختلف الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات ، بالشكل الذي طلبته كل منها ، يمثل عبئا إضافيا على هذه الدول . وقد حثت الجمعية العامة تكرارا على تخفيض أعباء الدول الاطراف المتعلقة بميافة التقارير وتقليل الإزدواج بقدر الإمكان .

٢ - ومن أجل تسهيل تنفيذ الدول الاطراف التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير ، ومع موافقة جميع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات ، جرى توحيد المبادئ التوجيهية للهيئات المختلفة المتعلقة بالجزء الذي يتضمن معلومات عامة من تقارير الدول في نص واحد (ملحق بهذه المذكرة) . وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أحال الامين العام هذه المبادئ التوجيهية ، طالبا إعداد وتقديم "وشيقة أمامية" ، إلى جميع الدول الاطراف في مك أو أكثر من المكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان . وستحال أيضا إلى الدول الاطراف الجديدة .

٣ - وستوزع "الوشائق الامامية" التي ترد من الدول على كل واحدة من الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات ، مع التقرير الموضوعي للدولة الطرف المعنية ، لدى النظر

في التقارير المقبلة التي ترد من هذه الدولة الطرف . وستقوم الامانة دوريا ، عند
الضرورة ، بتحديث "الوشيقة الاساسية" استنادا إلى المعلومات التي قد ترد من الدول
الاطراف من حين إلى آخر .

٤ - وستصدر الوشائق الاساسية كإضافات إلى هذه الوشيقة .

مرفق

HRI/1991/1 الوثيقة

المبادئ التوجيهية الموحدة للجزء الامتھالي
من تقارير الدول الاطراف

الارض والسكان

١ - ينبغي أن يتضمن هذا الفرع معلومات حول الخصائص الاثنية والديموغرافية الرئسية للبلد ومكانه ، فضلاً عن مؤشرات اجتماعية - اقتصادية وثقافية ، مثل نميب الفرد من الدخل ، والناتج القومي الإجمالي ، ومعدل التفخم ، والدين الخارجي ، ومعدل البطالة ، ومعدل الإمام بالقراءة والكتابة ، والديانة . وينبغي أن يتضمن أيضا معلومات عن السكان مبنية حسب اللفة الأم ، والعمر المتوقع ، ووفيات الرضع ، ووفيات الامومة ، ومعدل الخصوبة ، والنسبة المئوية للسكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً والذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً ، والنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية ، وفي المناطق الحضرية ، والنسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتألف من نساء . وينبغي للدول أن تبذل جهودها ، قدر الإمكان ، لتوفير جميع البيانات موزعة حسب الجنس .

الهيكل السياسي العام

٢ - ينبغي أن يصف هذا الفرع ، بصورة موجزة ، التاريخ والإطار السياسي ، ونوع الحكومة ، وتنظيم الاجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

الإطار القانوني العام الذي تتوفر داخله الحماية لحقوق الإنسان

٣ - ينبغي أن يتضمن هذا الفرع معلومات عن الامور التالية:
(أ) السلطة القضائية أو الإدارية أو غيرها من السلطات المختصة التي تملك الولاية القضائية فيما يمس حقوق الإنسان ؛
(ب) وسائل الانتصاف المتاحة لأي فرد يدعي بأن حقاً ما من حقوقه قد انتهك ؛ وأنظمة التمييز ورد الاعتبار الموجودة للضحايا ؛

- (ج) ما إذا كان أي حق من الحقوق المشار إليها في شتى المكوك المتعلقة بحقوق الإنسان محمياً إما بالدمتور أو بقانون حقوق منغل ، وإذا كانت الحالة كذلك ، ما هي النصوص المدرجة في الدمتور أو في قانون الحقوق فيما يتعلق بالقيود المفروضة على تلك الحقوق وما هي الظروف التي تطبق فيها ،
- (د) الكيفية التي جعلت بها المكوك المتعلقة بحقوق الإنسان جزءاً من النظام القانوني الوطني ،
- (هـ) ما إذا كان يمكن الاستناد إلى أحكام شتى المكوك المتعلقة بحقوق الإنسان أمام المحاكم أو غيرها من السلطات القضائية أو الإدارية أو يمكن أن تنفذ من جانبها مباشرة أو ما إذا كان يجب تحويلها إلى قوانين داخلية أو تنظيمات إدارية لكي تقوم السلطات المعنية بتنفيذها ،
- (و) ما إذا كانت هناك أية مؤسسات أو آليات وطنية تتولى مسؤولية الإشراف على أعمال حقوق الإنسان .

الإعلام والنشر

٤ - ينبغي أن يشير هذا الفرع إلى ما إذا كانت قد بذلت أية جهود خاصة لزيادة وعي الجمهور والسلطات ذات الملة بالحقوق الواردة في شتى المكوك المتعلقة بحقوق الإنسان . وينبغي أن تتضمن المواضيع التي تُطرق الطريقة والمدى اللذين تم بهما نشر نصوص مختلف المكوك المتعلقة بحقوق الإنسان ، وما إذا كانت هذه النصوص قد تُرجمت إلى اللغة أو اللغات المحلية ، وتمييز الوكالات الحكومية التي تقع على عاتقها مسؤولية إعداد التقارير ، وما إذا كانت هذه الوكالات تتلقى عادة معلومات أو مدخلات أخرى من مصادر خارجية ، وما إذا كانت محتويات التقارير تخضع للمناقشة العامة من قبل الجمهور .
